

كتاب

تجربة لبنان منذ المتصرفية: الإخفاق، النموذج

الخبير
al-akhbarرئيس التحرير -
المحرر المسؤول:
ابراهيم المصباحنائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعبمدير التحرير:
وفيق قانصوهمجلس التحرير:
محمد زبيب
حسب عليف
إيلي حنا
أهل الأندري
شريك كرتيمصادرة عن شركة
اخبار بيروتالمكاتب بيروت -
فردان، شارع دونات
- سنتر كوتنورد -
الطابق السادس
تلفاكس:
01759500
01759597
ص.ب 5963/113الإعلانات
الوكيل المحصري
ads@al-akhbar.com
01759500التوزيع
شركة الأونك
15_01/666314 -
03 / 828381الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل

f
/AlakhbarNewst
@AlakhbarNewsalakhbarnews-
paper

البر داغر *

خمسة أرقام تختصر تجربة لبنان على مدى 150 عاماً، أي منذ إنشاء المتصرفية عام 1861. أول هذه الأرقام هو كثرة المهاجرين من لبنان بين عامي 1900 و1913، الذين قُدّر عددهم بربع سكان المتصرفية. وقد مهّدت تلك الهجرة الفادحة لمصيبة أكبر تمثلت بالجماعة خلال الحرب العالمية الأولى. فقد لبنان الكبير الموزّع آنذاك على المتصرفية وولاية بيروت 41% من شعبه. ولم تكن كارثة المجاعة لتبلغ الحد الذي بلغته لو لم تسبقها الهجرة الكثيفة من المتصرفية. والرقم الثالث هو عدد المهاجرين من الريف خلال عقد الستينيات وحده. وقد طالوت «الهجرة الداخلية» 689 ألف شخص، أو ثلث شعب لبنان آنذاك. أما الرقم الرابع فهو ما تمخّضت عنه الحرب الأهلية الطويلة (1975-1990) من هجرة طالوت 990 ألف شخص حتى عام 1990. أما الرقم الخامس، فهو عدد المهاجرين من فئة الشباب بين عامي 1992 و2007 الذي بلغ 466 ألف شاب، أو ثلث القوى العاملة اللبنانية. هذه الأرقام تدل على إخفاق تنموي ذريع تسببت به تبعية لبنان لدول الغرب، ومصالحة نخبته في استمرار هذه التبعية.

تنطوي نصوص الباحث الكبير والاختصاصي في شؤون الشرق الأوسط ريموند هينبوش على تجاوز للبنوية القديمة التي تحصر المسؤولية بالخارج في تفسير حالات التبعية والإخفاق التنموي. وهو أخذ من البنوية القديمة نظرية التبعية ونظرية المركز والأطراف ونظرية الإمبريالية، وأخذ من مدرستي الواقعية والبنائية في العلاقات الدولية عناصر إضافية لبلورة مقاربة «بنوية جديدة» تفسّر لماذا بقي الشرق الأوسط الحديث في أسفل التراتبية الدولية (هينبوش، 2011: 214). وهذه المقاربة تأخذ في الاعتبار دور النخب المستزمنة والدول المستزمنة في إرساء حالة التبعية لبلدانها.

وقد رسم روبنسون وغالاهر (1953) وروبنسون (1972) أشكالاً مختلفة من تعاطي الدول الاستعمارية مع البلدان المتخلّفة في القرن التاسع عشر، لعل أهمها «الحكم غير المباشر» (indirect rule)، حيث تتولى النخب المحلية إدارة الشأن المحلي ضمن إطار من التبعية للدولة المستعمرة. واستخدم الباحث الكبير والاختصاصي في شؤون شبه القارة الهندية، بول براس، مفهوم «النخبة المتواطئة» (collaborationist) لتوضيح علاقة نخب الأقاليم الواقعة ضمن إطار الإمبراطوريات الكبرى، كالإمبراطورية النمساوية - الهنغارية والإمبراطورية العثمانية وغيرهما، بالمركز الإمبراطوري (براس، 1991). وأضاء بيتر إيفانز على أدبيات التيار المؤسساتي التي أظهرت دور الدولة المركزي الذي يتحدّد في ضوءه نجاح أو فشل التنمية و«التصنيع المتأخّر» موضحاً أن نوع العلاقة التي تنشئها الدولة مع النخب الاستثمارية (state-society relation)، هو المدخل لفهم حالات النجاح وحالات الإخفاق على هذا الصعيد (إيفانز، 1995).

1. الاعيان والتبعية في الحقبة العثمانية

جرى استخدام هذه الإسهامات في الفصلين الأول والثاني من الكتاب لتوضيح علاقة نخبة السلطنة بالخارج ممثلاً بأوروبا وعلاقة السلطنة بالنخبة المحلية في لبنان، ولرسم صورة الإخفاق التنموي الذي مُني به لبنان في العهد العثماني. وقد عمدت السلطنة العثمانية منذ القرن الثامن عشر إلى تكليف نخب محلية بالجباية، ونشأ نوع من «خصخصة السلطة المحلية» على يد هؤلاء الأعيان في مختلف مناطق السلطنة الذين استمروا في شراء حق جباية الضرائب حتى 1838 رسمياً، وفعلياً حتى نهاية عمر السلطنة. ازدادت سلطة الأعيان المحليين على مدى المئة سنة الأخيرة من عمر السلطنة بسبب ضعف هذه الأخيرة واحتجتها إليهم لإرساء سلطتها على الصعيد المحلي كما بيّن ذلك البرت حوراني (حوراني، 1968).

عام 1838، وافق السلطان محمود الثاني على فتح السلطنة العثمانية لتصدير المواد الأولية الزراعية إلى أوروبا والاستيراد منها كتمن للدعم الذي وفّره أوروبا له لمواجهة

محمد علي باشا. بعد ذلك التاريخ وحتى نهاية عمرها تحوّلت السلطنة إلى اقتصاد زراعي تابع ينتج المواد الأولية التي تحتاج إليها أوروبا. وأدى ذلك إلى منع السلطنة من التدخّل لحماية المنتجين، وكذلك منعها من خلق نخب استثمارية تعمل معها على تحقيق «تصنيع متأخّر»، كما جرى في اليابان. وكانت النخبة السياسية لحقبة «الميجي» في اليابان قد انطلقت في الأساس من اعتبار الأوروبيين «برابرة» ينبغي الاستعداد لصد عدوانهم.

جعل قبول السلطنة بلعب دور اقتصاد تابع لأوروبا السلطان العثماني يعوّل على ملاك الأرض وغيرهم من النخب التقليدية، الذين لم يكونوا قادرين على إطلاق مشروع تحديث و«تصنيع متأخّر» على شاكلة ما فعلته النخبة التقليدية في اليابان. وتوضّح المقارنة بين اليابان والسلطنة العثمانية أنّ الاختلاف الجذري بين التجريبتين لم يكن فقط على مستوى علاقة الدولة بالنخب وإنما أيضاً على مستوى البنى الإدارية القائمة، أي طبيعة الإدارة الحكومية وتكوينها في كليهما. فقد بنت اليابان إدارة حكومية فعالة على قاعدة الاستحقاق كان يصار لتنصيب أفرادها بواسطة المباريات الوطنية أو كلفت إليها بلورة مشروع «التصنيع المتأخّر» وتنفيذه. أما في حالة السلطنة العثمانية فكانت تزكية المسؤولين هي القاعدة في الانتساب إلى الإدارة العامة، وكان يتم خلق مواقع إدارية لا حاجة لها لتوزيع التفضيحات على الموالين.

يظهر الفصل الثاني حول نخبة المتصرفية واقتصادها، إمكان العودة إلى عام 1711 في التاريخ لعملية تأسيس سلطة المقاطعيين ك«أصحاب سلطة محلية» في لبنان. في ذلك العام، وبعد معركة عين دارة، أعاد الأمير حيدر الشهابي توزيع المقاطعات على حلفائه. وقد حصل هؤلاء على حق توريث أولادهم وأصبحت عائلات المقاطعية تتوارث السلطة المحلية جيلاً بعد جيل أكثر من أي مكان آخر في السلطنة. وأنهى انهيار الإمارة الشهابية عام 1841 دور المقاطعيين كنخبة إمارة لكنّه لم يلغ حضورهم على المستوى المحلي.

كانت نخبة المقاطعية اللبنانية نموذجاً ل«نخبة متواطئة» مع الخارج. وقد فرضت السلطنة الإبقاء على المقاطعيين القدامى كنخبة محلية. وطلب السلطان عبد العزيز تعيينهم قائممقامين ومديرين لأقضية ومديريات المتصرفية، واستعاد آل الخازن بيوتهم وأملاكهم التي فقدوها بعد ثورة فلاحية كسروان. وحافظت عائلات المقاطعية القديمة على حضورها من خلال استخدام صلات أفرادها بالسلطنة.

فقد المقاطعيون حق الجباية، ولم يعودوا المكوّن الوحيد للنخبة السياسية في المتصرفية، لكنهم استطاعوا الحفاظ على ولاء مناصريهم بتوفير منافع خاصة لهم. وحل نظام قائم على «الاستزلام السياسي» محل النظام المقاطعي القديم عماده توزيع منافع خاصة لاكتساب ولايات المستفيدين منها. وقد «تدقرطت» النخبة السياسية، على ما يقول دنيز أكارلي وسميون عبد المسيح، بدخول وافدين جدد ممن كوّنوا ثروات من التجارة وغيرها وبنات إيمانهم استخداماً للتحوّل إلى «رؤساء شبكات محاسبين» واستخدم الكثيرون تعبير «الإقطاع السياسي» للدلالة على واقع تحوّل عائلات المقاطعية من «متولي جباية» إلى «رؤساء شبكات محاسبين».

تقاسمت أوروبا مع السلطنة النفوذ على المشرق العربي بعد عام 1840. وقد اكتسبت إنجلترا هذا النفوذ بفضل الإنزال العسكري الذي قامت به على السواحل اللبنانية ودورها المباشر في إلحاق الهزيمة بإبراهيم باشا ودفعه إلى الانكفاء إلى مصر. أصبح لأوروبا دورها في تحديد من يكون ومن لا يكون على رأس المتصرفية. ومنذ ذلك التاريخ نشأ تقليد يقضي بأن يكون على رأس الكيان الشخص الذي يتوافق الخارج عليه.

كان للخارج ممثلاً بالقوى الأوروبية دوره الحاسم في التسبّب بالإخفاق التنموي للمتصرفية. الغى إمكان أن تساهم السلطنة في تمويل موازنتها لأن خدمة الدين العام العثماني كانت تستنفد مواردها. لكن الأسوأ

من ذلك بكثير، أن النخبة المحلية لم يكن لديها مشروع تنموي من أي نوع. أمضت الخمسين عاماً من عمر المتصرفية في المحاكمات مع الإدارة المركزية في اسطنبول حول الضرائب البائسة التي تم فرضها، وحول من يحق له استخدام إيراداتها. ووقفت تتفرّج على هجرة أبناء المتصرفية التي بلغت مستوى كارثياً خلال العقد الأول من القرن العشرين. لم تر خطر الهجرة، ولم تبلور مقاربة واحدة من شأنها أن توقف سيل المهاجرين. روى روجر أوين كيف انتهت صناعة ناشئة في قطاع الحري بسبب سياسة «اليد المرفوعة» التي اعتمدها الدولة ممثلة بالسلطنة وإدارة المتصرفية. هاجر 100 ألف شخص، أي ربع سكان المتصرفية، البالغ عددهم 422 ألفاً وذلك خلال 13 عاماً (1900-1913). وحين أطلق الأب جوزيف ديبلور اليسوعي صرخته عام 1914 للإضاءة على كارثة الهجرة استخدم صوراً أظهرت الأحياء المهذمة والبيوت التي باتت بلا سقف، بعد هجرة أصحابها.

على أن الكتاب أغفل، كما كل محاولات التاريخ للتجربة اللبنانية، الحديث عن سنوات الحرب العالمية الأولى كسنوات مجاعة. كما أن تخصص المتصرفية في إنتاج شرانق الحرير، وإهمال إنتاج الحبوب، والهجرة الكثيفة للفئات الشابة، أضعفت قدرة ريف المتصرفية وولاية بيروت على مواجهة الحصار البرّي الذي فرضه العثمانيون، والحصار البحري الذي فرضه الحلفاء. تعاون الطرفان على ارتكاب جريمة إبادة لشعب لا أحد يتحدّث عنها، علماً بأنّها أزهقت أرواح 41% من السكان على مدى أربع سنوات.

لم يخصص الكتاب فصلاً لحقبة الانتخاب التي حافظ المقاطعيون القدامى خلالها على سلطتهم المحلية. كانت قاعدة «الحكم غير المباشر» التي اعتمدها الاستعمار في علاقته مع النخب التقليدية ضماناً بقاء هذه النخب التي انتقل ولاء أفرادها إلى المحتل الأجنبي الجديد. كرسست السلطة الانتخابية سيطرة هذه النخبة التقليدية. جاءت القوانين الانتخابية المتعاقبة منذ دستور 1926 لتوفّر قوالب للنخبة تعطي الأولوية للمكونات المحلية التقليدية فيها. احتكر «رؤساء شبكات المحاسبين» المحليون التمثيل في البرلمان.

ركّزت السلطة الانتخابية على تعزيز دور بيروت كمراسل جسر للاستيراد، ودورها كمدينة - مستودع - عبّر الفرنسيون عن موقفهم من لبنان ونظرتهم الاستعمارية إليه، من خلال جملة أنديريه بيسون، حاكم مصرف الإصدار اللبناني في الأربعينيات، حين قال إن مستقبل لبنان هو «شيء ما مثل سنغافورة»، حين كانت تلك الأخيرة مجموعة مستودعات لحزن البضائع على الشاطئ. عززّ الانتخاب دور وحضور المستوردين والمصرفيين، وانتهج سياسات تعكس مصالحهم، وبنات على الزعماء التقليديين، خصوصاً ممثلي الريف، أن يوفروا الشرعية للسياسات التي تحقّق مصالح هذا المكوّن الآخر للنخبة.

لم يكن الريف، حيث غالبية السكان، محطّ اهتمام الانتخاب بأي شكل من الأشكال. ناله من ذلك إهمال كامل عبرت عنه موازنات السلطة الانتخابية التي لم يكن ممكناً أن تلحظ أي إنفاق تنموي له. لم يبنح الانتخاب أية أعمال في ميدان البنى التحتية خارج بيروت، ولم يعتمد أية سياسات دعم من شأنها تخفيف مداخيل المزارعين لإقناعهم بالبقاء في أرضهم. وجد الانتخاب الفرنسي أنه يستطيع خفض كلفة صون الأمن الداخلي من خلال تكليف ملاك الأرض الكبار السيطرة على الفلاحين بوسائلهم الخاصة، كما في حالة عكار على وجه الخصوص. رشح في إدراك المؤسسات الأمنية الوطنية الناشئة أنها لا تمتلك الاحتكار القانوني لممارسة العنف، وأن عليها أن تتعامل مع أزام الملاكين الكبار والمقاطعيين ككنداها لها.

2. دور الخارج ودور النخبة المحلية في حقبة الاستقلال

عوّل الكتاب على مساهمات جمهرة من الباحثين وفروا وقائع لرسم صورة حقبة الاستقلال، من بينهم كارولين غيتس (1998) ومايكل جونسون (2002) وإيرين غندزير (1997) وسليم نصر (1978) وكمال الصليبي

(1976) والبر داغر (1995). وقد أظهر باري بريسler أن أفراد النخبة السياسية هم «أصحاب سلطة محلية» لا تعمل الدولة على الحد من سلطتهم، بل على العكس تداب على تأمين شروط ممارستهم لها (بريسler، 1988: 35 و51). وأعطى مايكل جونسون تعريفاً لهم بوصفهم يعكسون وجود نظام «استزلام سياسي بطريركي الطابع» (neopatriarchal clientelism) (جونسون، 2002). وفرت كتابات مايكل مان (2004) وفرانك ستوكس (1975) وجون أنتليس (1973) وفالير غانيون (2004) وستاتيس كاليباس (2004) وجون ميولر (2002) وروجر بروباكر (2004) ورادا كومار (1997) وجاغو سالون (2006) وماري كالدور (1999) وويليام رينو (2003) وبروس كامبل (2000) ومايكل ماكلينتوك (1991) إضاءة

نظرية لفهم طبيعة الحرب الأهلية. يرسم الفصل الثالث صورة للنخبة السياسية والاقتصادية في مطلع الاستقلال مستنداً إلى توثيق إيرين غندزير لأحداث الحقبة. وقد اعتمدت الباحثة على أرشيف الخارجية الأميركية، الذي تضمّن صورة للنخبة رسمها أحد موظفي السفارة الأميركية خلال الخمسينيات، فإذا هي مكوّنة من مستوردين بشكل رئيسي، ومن زعماء تقليديين وسياسيين قاعدتهم الانتخابية ريفية لكنهم مُسَخَّرون بالكامل لحماية الشركات الأجنبية. وكان الأكثر نفوذاً بينهم محامون لدى تلك الشركات، وما لبثت الخارج، ممثلاً بالولايات المتحدة، أن تدخّل عسكرياً عام 1958، أي خلال العقد الثاني بعد الاستقلال، لمنع أي تغيير في الواقع القائم وللإبقاء على النخبة ذاتها. ثبت الستاتيكو القائم الذي يعطي أرجحية داخل النخبة لأطراف الأكثر ارتباطاً به.

ويظهر الفصل الرابع كيفية تعاطي النخبة السياسية والاقتصادية مع الريف اللبناني. فقد أصرت هذه النخبة خلال الخمسينيات والستينيات، وهي التي استمرت بفعال حماية الخارج لها، على إهمال الريف. وشدّ عن هذا الإجماع شخص واحد من النخبة هو كمال جنبلاط. قامت سلطة أفراد النخبة على توفير منافع خاصة لمن يدعمونهم. وقد جعل ذلك من هؤلاء نخبة غير معنية ببلورة سياسات وطنية للتنمية من أي نوع. ووقفت هذه النخبة موقف المتفرّج أمام ما كان يجري من تهجير لاهل ريف لبنان، من دون أن يكون لها رأي في ما يحصل. وعلى امتداد سنوات ما قبل 1975 لم يصدر أي احتجاج واحد تحت قبة البرلمان على الموازنات السنوية التي كانت تجهد لتحقيق فائض في الموازنة، على حساب أي إنفاق تنموي تقوم به الدولة. مثل المهاجرون من الريف خلال عقد الستينيات وحده 689 ألفاً، أو ثلث شعب لبنان، كما أظهر ذلك المسح السكاني الذي أجرته مديرية الإحصاء المركزي ونشرت نتائجه عام 1972. وخلف اليافطة البراقة ل«سويسرا الشرق» والكلام التقريظي بشأنها كانت تجري على امتداد عقد الستينيات أعنف تجربة تهجير لاهل ريف لبنان، وكان هؤلاء يتخلّون عن أرضهم التاريخية كما لو أنها أرض محرقة. كانت الخطوة التالية لكل هؤلاء الهجرة النهائية من لبنان لعدم توفّر عمل لهم. وقد احتكر الحديث عن القطاع المصرفي كل التاريخ الرسمي لتجربة لبنان حتى 1975. لم يُنظر إلى الخمسينيات والستينيات إلا بوصفها حقبة اجتناب الرساميل العربية الهاربة وازدياد عدد المصارف وأزمة «إنخرا» وهروب الرساميل و«عودة الثقة» بدءاً من 1970.

ويوضّح الفصل الخامس كيف كان يجري خلال حقبة الستينيات ذاتها تحضير قسم من النخبة لأداء دور قوى «ثورة مضادة»، من خلال بناء «منظمات مضادة» للمعارضة ولحركات التحرر الوطني بوجه عام. وقد جاء بناء تلك المنظمات ترجمة لاستراتيجية التصدي لحركات التحرر الوطني (counter-insurgency) التي انطوت عليها «عقيدة كينيدي»، وعملت الولايات المتحدة على وضعها موضع التنفيذ منذ الستينيات في مختلف أنحاء العالم الثالث.

وبيّنت هذا الفصل كيف أن النصف الأول من السبعينيات أظهر عجزاً كاملاً للنخبة عن تحمّل مسؤولياتها كنخبة حاكمة. بدت نخبة «غير مسؤولة اجتماعياً»، تركت الريف يموت بتهجير أهله، ثم عجزت عن مواكبة